

حرب؛ لماذا إثارة قضايا الاتصالات في هذا التوقيت؟

أعلن وزير الاتصالات بطرس حرب خلال مؤتمر صحافي عقده في مكتبه في الحازمية أنه طرح في مجلس الوزراء السؤال الآتي: «لماذا هذا التوقيت لإثارة قضايا وزارة الاتصالات؟ هل لأنّ الوزارة كشفت الإنترنت غير الشرعي وطلبت إحالة المرتكبين إلى القضاء؟ هل لأنّ الوزارة كشفت أنّ هناك تخابرا دوليا غير شرعي؟»

وأضاف: «حين طلب مني في مجلس الوزراء تقرير عن وضع أوجيهو رفعتي في شباط ولكن عندما عرض على مجلس الوزراء كانت قد استجدت مسألة فضيحة الإنترنت غير الشرعي التي كشفتها الوزارة، واعترض بعض الوزراء لعدم ورود هذا الموضوع في التقرير، وهنا أوضحنا أنه عندما تمّ تحضير الملف لم تكن هذه القضية قد كشفت. ولهذا السبب قدما تقريرا ثانياً في 29 حزيران مؤلفاً من 19 صفحة، وأرقق معه أكثر من مستند، إلاّ أنه لاقي اعتراضا من بعض الوزراء (الوزراء المعترضون أنفسهم) بحجة أنه تقرير كبير يهدف إلى تضييع مجلس الوزراء.»

وتابع: «من جملة ما بيّنت في قضية الخلوّي، هو اتهامنا بأننا نريد إبعاد إحدى الشركات عن المشاركة في المناقصة المرتقبة لأنّ هذه الشركة مقرية من الترخيص العوني، بحسب ما وصف وزير الخارجية، ولكن نحن لا نتعاطى من زاوية سياسية ولا نبعد أي شركة

إذا توافرت فيها الشروط التقنية التي تسمح لها أن تدير الشبكات في المستقبل، كما أننا في المقابل لن نقبل إدخال أي شركة لا تتوفر فيها الشروط المطلوبة.»

وفي موضوع الخلوّي،قال:«قررت التمديد شهرا فشهرا للشركتين، لأنّ هناك مسعى لضرب المناقصة وعدم إجرائها، وذلك بسبب ملاحظات فريق سياسي معين يرغب بإبقاء الشركتين ذاتها، وإن لم تكن تتمتع بالفئات المطلوبة. إن هذا الفريق ذاته قام بتأخير دفتر الشروط كما أحرر المناقصة ودفع إحدى الشركات إلى العرقلة، هذا الفريق ذاته يريد التمديد لشركتين من دون دفتر مناقصة»، مؤكداً أنه لن يقبل بالتمديد لشركتي الخلوّي «تحقيقا

لرغبة بعض الجهات.» وعن العقد مع هيئة أوجيهو، ردّ حرب على التيار الوطني الحروشرح أنّ «العقد مع أوجيهو يقضي بتكليف الهيئة ببعض المهام التي تعد من وظيفة المديرية العامة للإ إنشاء والتجهيز، ما اعتبره وزراء التيار تحطيا للقانون». وقال: «لم أوقع على العقد إلا بعدما ثال موافقة ديوان المحاسبة عليه وهو السلطة الرقابية القانونية على العقود. عندما توليت الوزارة وبارشنا بمشروع «لبنان 2020» قررت أن انتظر 10 سنوات لتتفيذه إنما صممت على التعجيل بالتنفيذ، من هنا أعطيت الصلاحيّة لهيئة أوجيهو لتنفيذ قسم منه والقسم الآخر للمديرية العامة ما يسهّل تنفيذ

المشروع تلبية لحاجات الناس والبلد.»

وتابع: «بعد التدقيق تبين لي أنّ الوزير المعارض، عندما كان وزيراً للاتصالات، وقع عقدين مع أوجيهو من دون الرجوع إلى مجلس الوزراء، أما اليوم فهو يصير على الاعتراض على العقد وهو يسوق في الإعلام أنّ مدعي عام ديوان المحاسبة رفض ما أقوم به، لكنّ هذا الأمر غير صحيح، فقد استغرب ديوان المحاسبة هذا الأمر، وسعاد النظر به ونحن بانتظار صدور القرار الجديد وحتى يصدر أي قرار جديد، فقرار ديوان المحاسبة نافذ ولا يمكن لأحد أن يعترض عليه.»

وردّ الوزير حرب على باسيل بالنسبة للإنترنت غير الشرعي الذي اعتبر أنّ هناك احتمالين فقط للإنترنت غير الشرعي وهما: إما المادّة أو الغلاء، فأكد «أنّ الرغبة في السرعة وكسب المال هما سبب أيضا.»

وأوضح الوزير حرب أنه سيقدم بإخبار النيابة العامة حول عملية الهدر في هذا الموضوع، لافتاً إلى أنّ المدير العام لهيئة أوجيهو كان يقوم بواجباته في هذا المجال ولكن الوزير منع التعاطي بينه وبين شركتي الخلوّي في هذا المجال، وحين توليت الوزارة شخصيا طلبت من الفا وتأتش التوقف عن شراء El al من الشركات الخاصة وعدم شرائها إلا من الوزارة، خلافاً لما كان يحصل والذي كان يشكل هدرا كبيرا على الخزينة العامة.»

البناء

تحويل مستحقات المستشفيات الحكومية

أعلنت وزارة الصحة العامة أنها حولت مستحقات المستشفيات الحكومية إلى وزارة المالية حتى شهر حزيران 2016، بموجب القرار رقم 1488 والقرار رقم 1489، والبالغة قيمتها حوالي 16 مليار ليرة لبنانية وذلك لقاء معالجتها مرضى الوزارة.

كما تمّ تحويل مستحقات المستشفيات الحكومية كافة عن شهري تشرين الثاني وكانون الأول 2015 وأصبحت في حساب المستشفيات. وطلبت وزارة الصحة من مدراء المستشفيات الحكومية العمل على دفع مستحقات جميع العاملين فيها من دون استثناء إذا كان هناك من تأخير في بعض المستشفيات.

وشدّدت الوزارة على إيلاء المستشفيات الحكومية الأولوية والاهتمام اللازم، والعمل على تطبيق خطة استراتيجية لتطويرها بهدف خدمة الشريحة الأكبر من اللبنانيين بجودة عالية ومن دون تحميل المواطن تكاليف باهظة، وذلك تطبيقاً للعدالة الاجتماعية ومفهوم الوظيفة الاجتماعية لدولة الرعاية.

وأوضحت وزارة المالية، من جهتها، أنّ «كل المستحقات الخاصة بالمستشفيات التي وردت من وزارة الصحة إلى وزارة المالية والعائدة للعام 2015، تمّ صرفها وتحويلها إلى الحسابات المصرفية، أما بالنسبة إلى التصفيات العائدة للعام 2016 فإن الوزارة لا تزال تنتظر ورودها من وزارة الصحة العامة.»

بدء دفع مساعدات الأضرار

عن تفجير لبنان والمهجر الاثنيين

أعلنت الهيئة العليا للإغاثة، عن بدء دفع مساعدات الاضرار عن التفجير الذي حصل جانب بنك لبنان والمهجر-فران.

ودعت المتضررين إلى التوجه لاستلام المساعدات المالية ابتداء من يوم الإثنين المقبل، في مبنى الهيئة العليا للإغاثة ستراكو، الطابق الثامن ضمن أوقات الدوام الرسمي.

وعلى المتضرّرين إحضار الأوراق الثبوتية الآتية للمنشآت: صورة عن الهوية، إفادة سكن، صورة عن سند الملكية، أو عقد الإيجار. وللسيارات: صورة عن الهوية، إفادة سكن ودفتر السيارة.

«الاقتصاد» تحيل إلى القضاء

9 محاضر ضبط

أحالت وزارة الاقتصاد والتجارة 9 محاضر ضبط إلى القضاء، تعود لمؤسسات في محافظة لبنان الشمالي، لعدم مطابقة اللحوم فيها للمواصفات المطلوبة، ولمخالفة الأسعار.

ووجهت الوزارة 6 إنذارات لـ6 مؤسسات وفق مهلة معينة لتسوية أوضاعها بحيث ستخضع مجددا للمراقبة.

إقبال ملاحم وأفران وإحالة صاحب محل حلويات في طرابلس للتمييزية

أعلنت وزارة الصحة العامة في بيان، أنّ مراقبيها الصحيين قاموا «في إطار استمرار حملة سلامة الغذاء، بجولة تفتيشية على المؤسسات الغذائية في منطقة حارة صيدا بعوَّازرة بلدية الحارة حيث أعلنت بعض التوجيهات للعمل على تنفيذها ضمن فترة زمنية محددة وإفقال بعض المؤسسات غير المستوفية شروط النظافة والشروط الصحية المناسبة وهي قرن نور الهدى لصاحبته لورا عباس، مطعم la2moushi لصاحبه داني خروف وفرن ياسين لصاحبه أسامة ياسين».

وأوضح البيان أنه تمّ «توقيف مطعم لقمّة جبران بإدارة محمد فتوح في city mall في منطقة البوشرية، لمحلة عمر الحلو لصاحبها عمر الحلو في الميناء في طرابلس ولمحلة الميمان لصاحبها رجا حسن وسناك أطيب فلالل في راس المتن عن العمل لعدم توافر الشروط الصحية».

كما أعلنت الوزارة أنها «أحالت إلى النيابة العامة الاستئنافية المدعو فادي الميسوط وهو صاحب محل حلويات في طرابلس لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه.»

وكان الميسوط قد تعرض للمراقبة الصحية التي كانت تقوم بالكشف على مؤسسته والشائكم والتهديد، وذلك بعدما تبين أنّ محله غير مستوف للشروط الصحية المطلوبة وغير مرخص، ولا يوجد شهادات صحية للعاملين لديه، كما أنّ البضائع المعروضة غير صالحة للاستهلاك ويجب تلفها، ما استدعى طلب القوى الأمنية للمؤازرة.»

نقابة أصحاب المطاعم والمقاهي؛ الزبون أهم سلطة رقابية على القطاع

أعلن نقيب أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي والبائيسري في لبنان طوني الرامي في تصريح أمس أنّ «قطاع المطاعم في لبنان يمرّ بأزمة صعبة في ظل وضع رديء، وذلك بسبب العرض المرتفع والطلب القليل، بالإضافة إلى عدد السائحين الذين يعودون بالأفراد وليس بالمجموعات، كذلك القدرة الشرائية البسيطة والمتواضعة لرواد المطاعم، علما أنّ الزبون حاليا هو لبناني يامتياز أو لبناني مقرب.»

وأكد أنّ أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي يسعون «إلى تقديم الجودة والنوعية والخدمة بأفضل سعر ممكن في سبيل الحفاظ على الزبون ومن أجل ضمان اعتياده على المؤسسة، وكل ذلك في ظل الكلفة التشغيلية العالية في القطاع.»

واعتبر «أنّ الظرف الحالي في البلد لا يسمح بزيادة الأسعار وذلك لا يصبّ في مصلحة المؤسسات السياحية أساساً، ويهم النقابة أن تسلط الضوء على القوة التي يملكها الزبون فهو يعتبر أهم سلطة رقابية لأنه هو من يحكم على المؤسسة إذا ما كانت ستستمر أم لا. كما تحفه النقابة على الإطلاع على لائحة الأسعار المصدقة من وزارة السياحة، ليتخذ قرارا بالبقاء أو بالخروج من المؤسسة.»

وتابع :، تتمنى النقابة على الوسائل الإعلامية التعااطي بمسؤولية بما يخصّ هذا الملف وعدم التشهير بالقطاع المطعمي الذي وضع لبنان على الخريطة السياحية العالمية، خصوصاً في هذا الوقت من السنة في أوج الموسم الصيفي من أجل الحفاظ على سمعة هذا القطاع واستمراريته.»

ورشة عمل في غرفة طرابلس

حول دعم قدرات المرأة المنتجة

استضافت غرفة طرابلس ولبنان الشمالي، ورشة عمل متخصصة بالمرأة المنتجة والسبل الآلية إلى استفادتها من وسائل دعم قدراتها وتوفير التمويل اللازم لمبادراتها، في حضور عدد من رئيسات وعضوات جمعيات نسائية أهلية ومدنية من مختلف المناطق، بمشاركة جهات مصرفية ومؤسسات تمويل دولية وعربية لدعم الإبداعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

بداية تحدثت ناريماں الجمل غانم عن اهتمام الورشة بأنشطة المرأة المتخصصة التي ستتحول إلى إطار قانوني تأسيسي في مرحلة لاحقة.

وأشارت رئيسة الدائرة التجارية والعلاقات العامة في غرفة طرابلس ولبنان الشمالي ليندا سلطان إلى أنّ الغرفة «إيمانًا منها بتعزيز قدرات المرأة المتخصصة والفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ستساهم مساهمة فعليه في رفع مستوى أداء المرأة المتخصصة في المجالات القيادية والأعمال التي تتولاها والمهن التي تمارسها، وبالتالي تشجيعها على تحمل مسؤولياتها في المجتمع.»

وأعربت سلطان عن شكرها للجهات التي أشرفت على تنظيم ورشة العمل وكافة المؤسسات المصرفية و«مسي كور»، و«إبداع».

وقدمت نائب رئيس جامعة الجنان الدكتورّة عائشة يكن شرحا عن المشروع عليه والتمويل عليه.»

وفي الختام، أقيمت طاولات مستديرة للتدريب على كيفية إعداد دراسة الجدوى العائدة لمختلف المشاريع والطريقة المنهجية التي يجب أن تصاغ فيها المشاريع لتلقى الجول من الجهات المالية والمصرفية.

السنة الثامنة / السبت / 6 آب 2016 / العدد 2146

Eighth year / Saturday / 6 August 2016 / Issue No. 2146

غصن؛ لتصحيح الأجور وزيادة التقديرات

قبل أيام على النتام «لجنة مؤشر غلاء الاسعار»، الثلاثاء المقبل برئاسة وزير العمل سجعان فزي، للبحث في إمكان زيادة الحد الأدنى للأجور، في ضوء نتائج المؤشر وتطوراته المتراكمة، أوضح رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن الذي سيشارك في الاجتماع، أنّ الاتحاد «ماضٍ بالحاح في المطالبة بتلك الزيادة، في ضوء نتائج مؤشر الغلاء.»

وقال غصن في تصريح لـ«المركزية»: «سنطرح في خلال الاجتماع، تطورات غلاء الاسعار التي بلغت بحسب مؤشر الاتحاد، ما يقارب الـ37 في المئة وهو رقم لا يختلف كثيرا عن أرقام مديرية الإحصاء المركزي البالغة 34.5 في المئة.»

وأكد أنّ «مسألة تصحيح الأجور تعود إلى مجلس الوزراء مجتمعاً، أما دور «لجنة المؤشر» فيقتصر على تحديد نسبة الغلاء ورفع تقرير بها إلى مجلس الوزراء الموج بقرار الزيادة». وقال غصن: كانت للاتحاد العمالي العامة مراجعة دائمة لمطالبة الهيئات الاقتصادية بالأجور بالتزامها الاتفاق الرضائي المشترك لتصحيح الأجور دوريا، لاعتبارنا أنّ ذلك يحافظ أولا على القيمة الشرائية، من جهة أخرى ينعكس إيجابا على الأسواق والحركة الاقتصادية وبالتالي يمنع الانكماش. كما يؤمّن إلى حدّ بعيد، نوعا من التوازن بين الأجور والقدرة الشرائية للمواطنين.»

وتابع: «اليوم، وجدنا أنه الوقت المناسب لزيادة، كنتيجة بديهيّة صرخة المواطنين من تأكل قدرتهم

عقد مركز «صندوق النقد الدولي الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط» METAC بالتعاون مع دائرة الإحصاء التابعة للصندوق، وورشّة عمل بعنوان «تركيب رقم قياس سعر المنتج» في بيروت، لبنان من 1 إلى 4 الحالي، شارك فيها 14 ممتلا عن إدارة الإحصاء المركزي في لبنان CAS.

وشملت الورشة المفاهيم والوسائل المستخدمة لتركيب رقم قياس سعر المنتج PPI. وهو أمر اساسي لتحسين الإحصائيات الخاصة بالحسابات الوطنية.

وتخلل الورشة نقاشات وتمارين عملية ركزت على التطبيق العملي للمعايير الدولية والممارسات الفضلى. كما تمّ تسليط الضوء على الحاجات والأهداف الخاصة بالبلد لدعم تطوير رقم قياس لسعر المنتج في لبنان.

التعليم المستمر لطب الأسنان» وما استبيانات حول جمع البيانات وتطبيق أنشطة التواصل لرفع التوعية حول رقم قياس سعر المنتج. وسيقوم مركز METAC بدعم CAS، عن طريق تقديم المساعدات الفنية الآلية لتطوير رقم قياس سعر المنتج الجديد.

عرض مع محافظ بعلمك شؤونا إنمائية

قمر الدين مكرّمًا في غرفة طرابلس؛ اتفاقيات التعاون

تشكل حافزا حيويا للشراكة وتحقيق النهوض



ديوسي وقمر الدين خلال حفل التكريم في غرفة طرابلس

في عاصمة الشمال، فطرابلس تستحق الحياة». تمّ تحدث قمرالدين لافتا إلى «أنّ ما شاهدته في غرفة طرابلس ولبنان الشمالي خلال جولته واطلاعه على سلة برامجها ومختلف مشاريعها من «مركز التطوير والتدريب» و«مركز الضوئية في شوارع المدينة، كما أنّنا نهتمّ حاليا بتجميل وإعادة تاهيل مساكن طرابلس والحدائق والوسيطات»، معلنا أنه خلال 10 أيام «ستتم إزالة المخالفات من بسطات وغيرها في التل وعزمي ومتفرعات البوفلار وصولا إلى مستديرة نهر أبو علي وسوق الأحد.»

من جهة أخرى، أقام رئيس غرفة الصناعة والتجارة والزراعة في طرابلس والشمال توفيق ندويسي وأعضاء مجلس إدارة الفرقة مادية غداة تكريمية على شرف قمرالدين لمناسبة انتخابه، في مطعم «النشاق» الفضي في الميناء.

بدأية، تحدث ديوسي داعياً إلى «تضافر كل الجهود من أجل طرابلس والشمال وتعزيز دور مجلس طرابلس الذي يجمع رؤساء اتحاد بلديات الفجاء وبلدية طرابلس مع الفرقة والعرفا والمعرض والمنطقة الاقتصادية و نقابات المهن الحرة، لما لهذا المجلس من أهمية ودور محوري في صنع القرار في مختلف المجالات، وأنّ الكثير من المشكلات ستجد لها الحلول المناسبة»، وقال: «لقد عرضنا مشكلة السير في جلسة خاصة للجنة الأشغال وأندك قمرالدين «أنّ المجلس البلدي حرص على إطلاق ورشة التنمية في مختلف البلطات، وأنّ الكثير من المشكلات ستجد لها الحلول المناسبة»، وقال: «لقد عرضنا مشكلة السير في جلسة خاصة للجنة الأشغال

اعتماد الجودة لمعهد العزم من «بيرسون» البريطانية

حاز معهد العزم على اعتماد الجودة من مؤسسة Pearson البريطانية، لتحقيقه المعايير العليا الدولية التي وضعتها كبرى المؤسسات التربوية العالمية، وعلى رأسها Pearson. ومن أبرز هذه المعايير التطوير الدائم للكفاءات والطاقت البشرية المتوفرة في المؤسسة، من طلاب، وهيئة تعليمية وإدارية بالإضافة إلى التحسين المستمر لمختلف الأنشطة الإدارية والوظيفية. ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مرة أخرى تفوق معهد العزم، وقدرته على تطوير ونيل اعتماد الجودة من Pearson. فاستحق وجعدارة نيل اعتماد الجودة من Pearson. وتعدّ Pearson البريطانية من أعرق المؤسسات التربوية، إذ تتخضّط مئة عام من الخبرة والتدريب في

الشرائية بفعل ارتفاع الأسعار، وذلك انطلاقاً من البُعد الاجتماعي الملقي على عاتقنا كاتحاد عمالي عام، والعمل على تلبية احتياجات المواطنين، خصوصا أنّ الحركة السياحية هذا الصيف ليست على قدر الطموحات ولم تتعوّض خسائر القطاعات الاقتصادية، لا سيما السياحية منها.»

ولفت إلى أنّ «توقف عجلة الإنتاج انعكس ارتفاعا في نسبة البطالة، وبالتالي زاد معدل الفقر وكثرت حالات الجرائم». وذكر بأنّ تراجع أسعار المحروقات «انعكس انخفاضاً نسبيا في بعض المواد الاستهلاكية، وحافظ على مستويات التضخّم، وعبر عن ذلك وزير العمل لدى مقرّبه هذه الأرقام، إذ أكد من وجهة نظره، وجوب الأيقل الحدّ الأدنى للأجور عن مليون و200 ألف ليرة، في حين نرى من وجهة نظر الاتحاد ضرورة تحديده بمليون و500 ألف نسبة إلى معدل غلاء المعيشة.»

وعما إذا كان القطاع الخاص جاهزا لزيادة الحدّ الأدنى للأجور حاليا، قال غصن: «يبقى من الإرباك والوعي والمسؤولية، نؤكد أنه الوقت المناسب للزيادة، بعد انكماش الحدّ في الأسواق الناتج عن انعدام القدرة الشرائية، وإنّ الأوان لرفع عجلة الأسواق عبر عاملين: الأول: تصحيح الأجور وزيادة التقديرات، والثاني: خفض الضرائب وتحديدًا تلك غير المباشرة.»

وعن ردة فعل الاتحاد إذا جوبه برفض زيادة الأجور، قال: «نبدأ أولا بالتفاوض ثم ندخل في لعبة الأرقام، وفي ضوء النتائج نقرر الخطوات التالية.»

ورشة عمل لصندوق النقد ودائرة الإحصاء

حول تركيب رقم قياس سعر المنتج اللبناني

عقد مركز «صندوق النقد الدولي الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط» METAC بالتعاون مع دائرة الإحصاء التابعة للصندوق، وورشّة عمل بعنوان «تركيب رقم قياس سعر المنتج» في بيروت، لبنان من 1 إلى 4 الحالي، شارك فيها 14 ممتلا عن إدارة الإحصاء المركزي في لبنان CAS.

وشملت الورشة المفاهيم والوسائل المستخدمة لتركيب رقم قياس سعر المنتج PPI. وهو أمر اساسي لتحسين الإحصائيات الخاصة بالحسابات الوطنية.

درع تقديرية لدياب من الاساتذة

زار وفد من هيئة التنسيق للاستاذة المتقاعدین في التعليم المهني، المدير العام للتعليم المهني أحمد دياب وعرض معه المطالب وهي:

-زيادة رسوم المراقبة والتصحيح كما هو مطبق في التعليم الثانوي والاساسي

- دفع مستحقات المعلمين في التعليم المهني على اساس فصلي وليس نهاية العام الدراسي

- العمل على عدم حذف أي ساعة للمتقاعدين أثناء الأعيال والإضرابات اسوة بزملائنا في الملا.

- العمل على تأمين بدل نقل وضمان صحي اسوة بعمال التنظيف في المدرسة، والأساتذ الذي يسهر

ويتعب ليس عنده لا بدل نقل ولا ضمان ما يؤثر سلبا على مسيرة حياته العملية.

- إعطاء حق الأوصمة للمعلمات انفاء الولادة ،وكذلك إعطاء المعلمين مساعددة إجتماعية أثناء ولادة زوجانهم.

- من حق المدرس المتقاعد في التعليم المهني أن يتأوب في حال حصول أي غياب وإحتساب ساعاته على أن يكون المناوب يدرس نفس الصف.

- اعتماد العقود بمعدل 20 ساعة أسبوعياً لكل معلم والعمل على وقف التعاقد الجديد لتثبيت العقود السنوية.

- تأليف لجان مختصة ذات خبرة حكيمدة ومحبوبة بين الناس للتعريف بالتعليم المهني وكل الاختصاصات لكي يتسنى للطلاب اختيار ما هو مناسب لان يفرض عليه الاختصاص فرضا، لأن ما هو شائع عند فئة كبيرة من اللبنانيين أنّ كل طالب يذهب إلى التعليم المهني يعني أنه فاشل.

- التاكيد على الطلب الاساسي والمتاحيحت، المطلب الوحيد الذي لا تخلى عنه نحن الاساتذة المتقاعدين، والاسمرار على إكمال المسيرة متخذين كافة الوسائل المتاحة لنا لحين تحقيق مطالبنا كافة دون نقصان.

وقدم الوفد درعا تقديرية لدياب.